

6 آلاف جنيه لكل قاض مصري نظير جهود "غير عادية" (مستند)



السبت 10 ديسمبر 2016 04:12 م

حصلت "عربي21" على مستند بقرار أصدره مجلس القضاء الأعلى يقضي بتخصيص مكافأة جهود "غير عادية" لجميع رجال القضاء والنيابة العامة على كافة درجاتهم بما فيهم معاوني النيابة دفعة 2013 بمبلغ ستة آلاف جنيه

وجاء نص القرار كما يأتي:

السيد القاضي رئيس محكمة أسوان الابتدائية أتشرف بالإحاطة أن مجلس القضاء الأعلى وافق بجلسته المنعقدة بتاريخ 8 كانون الأول/ديسمبر على تقدير مكافأة جهود غير عادية للسادة رجال القضاء والنيابة العامة على كافة درجاتهم بما فيهم معاونو النيابة دفعة 2013 بمبلغ ستة آلاف جنيه

رجاء العلم والتنبيه باتخاذ اللازم نحو صرف المكافأة المشار إليها والخصم بتكاليفها على اعتماد البند 3- المكافآت النوع 2- المكافآت التشجيعية (باب أول) المدرج بميزانية القضاء والنيابة العامة د - المحاكم الابتدائية في السنة المالية 2016 / 2017، وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

الأمين العام لمجلس القضاء الأعلى

محمد عيد محجوب نائب رئيس محكمة النقض

من جهته، قال المحلل السياسي ومنسق التجمع الحر من أجل الديمقراطية والسلام محمد سعد خير الله (وهو مصدر الوثيقة): "في نفس اليوم الذي يخرج فيه زعيم عصاة الانقلاب موجها خطابه للمصريين بضرورة تحمل الأوضاع الاقتصادية الصعبة والفقر المدقع، الذي أصبح يضرب أكثر من 75% من الشعب، يوافق مجلس قضاة الأعلى على صرف مكافأة الجهود (غير العادية) لقضاته".

وفي كلمته خلال احتفال وزارة أوقاف الانقلاب بمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف، الخميس 8 ديسمبر 2016، قال عبد الفتاح السيسي: "أنا عارف أن فعلا دلوقتي الظروف صعبة" فعلا الظروف صعبة، والأسعار غالية، ودا كان كل جهدنا، لكن احنا اتأخرنا كثير قوي في الإصلاح الاقتصادي اللي كان ضروري جدا، وهندي لنفسنا فرصة 6 شهور لازم الأسعار فيها اللي بتمس احتياجات الناس تكون متوفرة بالسعر دا".

وأضاف "خير الله" في تصريح لـ"عربي21": "أعجب كل العجب لمن يطالب شعبه وينصحهم بالصبر والتحمل واحتمال ضيق الحياة الاقتصادية وشظف العيش، بينما هو في نفس اللحظة يصدر تعليماته لإغداق الكثير من الأموال على مجموعة محدودة من داعميه من عليا القوم لضمان ولائهم له".

واستطرد قائلا: "ما يحدث أصبح يفضح وبوضوح أن مصر تحولت وأصبحت دولة تحت احتلال كوتة مكوناتها (جيش وشرطة وقضاء وإعلام ومخبرو الأزهر والكنيسة، وبالطبع أجهزتهم السيادية)، حيث إنهم يتبادلون أرباح النهب للممارسات الاحتكارية للمؤسسة العسكرية فيما بينهم".

وتابع "خير الله": "أعتقد أن (النفحة والكرمشة) الأخيرة للقضاء - بلغة أولاد البلد- هي ثمن أرباحهم عن ممارسات الاحتكار التي تمت مؤخرا بشأن السكر والأرز ولبن الأطفال والأنسولين والدواجن، فهذه المكافأة كجزء من أرباحهم المتفق عليها من المحتكر الأول المؤسسة العسكرية".

وأشار "خير الله" إلى أن "الخطير في هذا المستند هو أنه مفتوح وغير محدد الوقت، ولا نعلم ما إذا كانت هذه المكافأة ستصرف لشهر ديسمبر فقط أم ستصرف بطريقة دورية أم غير دورية أم ماذا؟.. وبالطبع هذا متعمد في ظل الضباية التي تروق للكوتة الحاكمة".

وأردف: "ما يحدث لن يستمر طويلا، فهم يظنون أن الشعب قيد حالة الموت السريري، لكني أبشرهم بأنهم مهما ظنوا ذلك فالقادم أصعب من قدرتهم على التخيل، بعد أن تم التأسيس بالقهر والظلم لغضب قادم سينفجر يوما ما نراه قريبا".

وفي 28 أبريل الماضي، نشرت "عربي21" مستند بقرار "سري" أصدره مجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل بحكومة الانقلاب يقضي بزيادة المرتبات الأساسية للقضاة ووكلاء ومساعدي النيابة العامة، وذلك من أجل مساواتهم بالدرجات الموازية لهم في جهات أخرى، رغم الأزمة الاقتصادية "الكبيرة" التي تمر بها الدولة المصرية □

وكشفت مصادر قضائية مطلعة (رفضت الإفصاح عن هويتها)، في تصريحات خاصة لـ"عربي21"، عن أن تلك الزيادة تراوحت ما بين 5 آلاف و7 آلاف جنيه شهريا، مؤكدة أنها ليست المرة الأولى التي تقوم فيها وزارة العدل بزيادة مرتبات القضاة، خاصة بعد الانقلاب العسكري في 3 يوليو 2013.

وأوضحت المصادر القضائية المطلعة ذاتها أن مرتبات القضاة بشكل عام كانت تتراوح قبل تلك الزيادة الأخيرة ما بين 16 ألف جنيه شهريا بالنسبة لأدنى درجة في الرواتب، وهم وكلاء النيابة، و45 ألفا بالنسبة لرؤساء محاكم الاستئناف، هذا بخلاف المكافآت الشهرية التي يتقاضونها، والتي تتراوح بين 5 آلاف و10 آلاف جنيه شهريا □

ومؤخرا، كشف الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عددا من الأرقام الصادمة عن حال الفقراء في مصر، حيث أكد أن 27.8% من السكان في مصر فقراء ولا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الأساسية من الغذاء وغيره، وأن 57% من سكان ريف الوجه القبلي فقراء مقابل 19.7% من ريف الوجه البحري □

وأوضح رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء اللواء أبو بكر الجندي، أن نسبة الفقراء في مصر وصلت إلى أعلى مستوياتها في محافظتي سوهاج وأسيوط بنسبة بلغت 66%، تليهما محافظة قنا بنسبة 58%.